شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في

٣١ مارس ٢٠١٤ وتقرير الفحص المحدود عليها

المحتويات	الصفحة
تقرير الفحص المحدود	١-٣
الميزانية المجمعة	٤-٥
قائمة الدخل المجمعة	٦
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٧
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة	٨
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٩-٥٢

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٢ شارع نوح أفندى / الفراعنة
المتفرع من السلطان حسين
الأسكندرية

تليفون : ٥١ ٣٢ ٤٨٥ - ٥٢ ٣٢ ٤٨٥ (٢٠٣)
تليفاكس : ٥٠ ٣٢ ٤٨٥ (٢٠٣)

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة

إلي السادة أعضاء مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٤ وكذا قوائم الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة والتغير في حقوق الملكية المجمعة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية عمل استفسارات – بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية – وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

الاستنتاج

فى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٤ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على استنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى:-

١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٩-١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.
وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهيا بالاتفاق وصار باتاً ونهائيا وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة القابضة قد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.
وقد قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسط وقد بلغت اجمالي المبالغ المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٣ مبلغ ٢٢٤,٦ مليون جنيه مصرى. وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بندب خبير فى الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير ولم يباشر الخبير مأموريته حتي تاريخه ويصعب فى الوقت الراهن تحديد الالتزامات التى قد تتحملها الشركة القابضة لحين الفصل فى هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١٣-٢)، (٢٦-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءا على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء.
وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذة المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة القابضة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٥-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة – في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة فى اقامة اى مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكما تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس ادارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة – وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن فى الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من أثار وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة .
وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التى تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون علية بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانونى للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة اخرى و تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لايداع لجنة الخبراء تقريرها.

٤- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٥-٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فقد أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ حكما بشأن ما اسند لبعض المسئولين بشركة العز الدخيلة – الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز فيما يتعلق بمخالفة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ والبالغ قيمة الغرامات المقضي بها في هذا الحكم مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري، وترى إدارة الشركة القابضة بناءا على رأى المستشار القانوني أن هذا الحكم الاستئنافى مرجح الإلغاء للقصور فى التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذا ما طعن عليه بالنقض ، وقامت إدارة الشركة بالطعن بالنقض على الحكم المشار إليه برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية – نقض اقتصادية ولم يحدد بعد تاريخ جلسة النقض، وبالتالى فانة يصعب فى الوقت الراهن تحديد الالتزامات التى قد تقع على الشركة القابضة بخصوص هذا الحكم من عدمها لحين الفصل فى النقض المشار اليه .

٥- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٧-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية وندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، و بما لها من تأثير علي زيادة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل، تقوم كل من ادارة شركة عز الدخيلة للصلب – الاسكندرية (الشركة القابضة) وادارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، وذلك بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الادارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

حازم حسن KPMG

محمد يحيى عبد الحميد

الإسكندرية في١٦ يوليو ٢٠١٤

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــه
الأصول			
الأصول طويلة الأجل			
الأصول الثابتة (بالصافي)	(٣-٤)،(٤)	١٠ ٥٧٣ ٠٩٤ ٥٣٤	١٠ ٦٧٢ ٦٠٧ ٨٣٥
مشروعات تحت التنفيذ	(٣-٥)،(٥)	٢٠٨ ٦٩٠ ٧٣٥	١٨١ ١٣٦ ٧٨٧
استثمارات مالية فى شركات شقيقة	(٣-٧-١)،(٦-١)	١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤
إقراض طويل الأجل	(٧)	٣١ ٠٧٦ ٨٧٧	٣١ ١٦٠ ٣٦٨
إجمالي الأصول طويلة الأجل		١٠ ٨١٢ ٩٧٧ ٠٨٠	١٠ ٨٨٥ ٠١٩ ٩٢٤
الأصول المتداولة			
استثمارات مالية متاحة للبيع	(٣-٧-٢)،(٦-٢)	٥١٠	٥١٠
مخزون	(٣-١٠)،(٩)	٣ ٣٣٣ ٠٨٠ ١٨٥	٢ ٨٩٤ ٣٧٩ ٤٨٨
عملاء ومدينون	(٣-١١)،(١٠)	١ ٢٠٨ ٦٨٧ ٩٦٤	١ ٢٠٢ ١٢٣ ٠٥٠
مستحق من أطراف ذات علاقة	(٢٢-١)	٢ ٢٣٦ ١٧٧	١ ١٠٦ ٧٢١
استثمارات مالية (أذون خزانة)	(٣-٩)،(١١)	٣٩ ٣٧٨ ٢٧٨	٤٣ ١٢٤ ٢٦٦
النقدية بالبنوك والصندوق	(٣-١٢)،(١٢)	١ ٨٢٦ ٣٢٣ ٩٦٨	١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦
إجمالي الأصول المتداولة		٦ ٤٠٩ ٧٠٧ ٠٨٢	٦ ٠٦٢ ١٦٨ ٣١١
الالتزامات المتداولة			
بنوك دائنة	(٣-١٢)،(١٢)	٤ ٣٩٤ ٩٤٧ ١٠٦	٣ ٥٧٦ ٣١٦ ٦٨٩
موردون وأرصدة دائنة أخرى	(٣-١٦)،(١٤)	١ ٩٩٧ ٤٤٤ ٦٩٨	٢ ١٥٠ ٤٠٧ ٧٦٤
مستحق الى أطراف ذات علاقة	(٢٢-١)	٢ ٠٥٩ ٣٣٤ ١١٩	٢ ٠٧٨ ٤٨٢ ٦٨٨
أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام	(٣-١٥)،(١٣-٢)	١ ٣٣٧ ٨٠١ ٥٩٦	١ ٣٣٥ ٣٣٩ ٨٩٤
المخصصات	(٣-١٧)،(١٥)	١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨	١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨
ضريبة الدخل	(٣-٢٠د)	٤٧٤ ٢٢٦ ٢٥١	٤٠٠ ٩٤٨ ٨٠٤
التزامات نظام المعاش التكميلى	(٣-٢٠هـ)،(١٦)	١ ٦٣٨ ٦٢٤	١ ٢٣٢ ٨٥٩
إجمالي الالتزامات المتداولة		١٠ ٤٦٢ ٦١٤ ٨١٢	٩ ٧٣٩ ٩٥١ ١١٦
(زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة)		(٤ ٠٥٢ ٩٠٧ ٧٣٠)	(٣ ٦٧٧ ٧٨٢ ٨٠٥)
إجمالي الاستثمار (بعده)		٦ ٧٦٠ ٠٦٩ ٣٥٠	٧ ٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيه
ما قبله – إجمالي الاستثمار		٦ ٧٦٠ ٠٦٩ ٣٥٠	٧ ٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩
ويتم تمويله على النحو التالي:			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع		١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠
الاحتياطيات	(١٨-٢)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥
الأرباح المرحلة		٩٩٧ ٠٦٥ ٤٩٩	٥٣٨ ١٦٥ ٢٣٣
صافى أرباح الفترة / العام		١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠
الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة	(٣-١)،(١٨-٣)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)
فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	(٣-٣)	٣٢٠ ٤٠٤ ٤٣٦	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨
		٣ ٣٢٣ ٤٥٤ ٧٠٥	٣ ٧٢١ ٣٦٣ ٤٨٢
يخصم:			
توزيعات ارباح فترية خلال العام	(٣-١٤ج)	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)
صافى حقوق ملكية الشركة القابضة		٣ ٣٢٣ ٤٥٤ ٧٠٥	٣ ٢١٩ ٥٧٨ ٥٣٦
حقوق الأقلية	(٣-١)	٩٥٦ ٣٠٠ ١٩١	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣
صافى حقوق الملكية		٤ ٢٧٩ ٧٥٤ ٨٩٦	٤ ٢١٦ ٤٦٦ ٧٧٩
الالتزامات طويلة الأجل			
قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل	(٣-١٥)،(١٣-١)	١ ٧٥٤ ٣١٤ ٤٤٢	٢ ٢٠٦ ٨٩٨ ٧٧١
التزامات ضريبية مؤجلة	(٣-٢٠د) ،(٨)	٧٠٣ ٦٥١ ١٤٨	٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠
التزامات نظام المعاش التكميلى	(٣-٢٠هـ)،(١٦)	٢٢ ٣٤٨ ٨٦٤	١٧ ٤٣٤ ٠٦٩
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل		٢ ٤٨٠ ٣١٤ ٤٥٤	٢ ٩٩٠ ٧٧٠ ٣٤٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل		٦ ٧٦٠ ٠٦٩ ٣٥٠	٧ ٢٠٧ ٢٣٧ ١١٩

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٢) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".
- التاريخ: ١٦ يوليو ٢٠١٤

عضو مجلس الإدارة المنتدب

محمد رائد البيلاوى

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / فاروق زكى ابراهيم

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/٣/٣١ جنيه
المبيعات (بالصافي)	(٣-١٨أ)	٣ ٨٣٥ ٢٦٨ ١٥٢	٤ ١١٧ ٧٥٢ ٦٥٩
تكلفة المبيعات		(٣ ٥٣٧ ٩٠١ ١٥٤)	(٣ ٤٦٠ ١٥٠ ١٢٤)
مجمل ربح النشاط		**٢٩٧ ٣٦٦ ٩٩٨**	**٦٥٧ ٦٠٢ ٥٣٥**
إيرادات تشغيل أخرى		١٠ ٩١٢ ٢٦١	٧ ١٥١ ٠٦٠
مصروفات البيع والتوزيع		(٢٦ ٣١١ ٣١٢)	(٢٧ ٧٨٨ ٨٨٦)
مصروفات إدارية وعمومية		(٧٦ ٩٦٩ ٨٢٦)	(٦٢ ٧٤٠ ٤٧٩)
مصروفات تشغيل أخرى		(٣ ٧٨٢ ٨٥٦)	(١٤ ٨٣٩ ٦٢١)
الأرباح الناتجة من التشغيل		**٢٠١ ٢١٥ ٢٦٥**	**٥٥٩ ٣٨٤ ٦٠٩**
إيرادات تمويلية	(٣-١٨ب)	٢٥ ٧٥٤ ٦٣٠	١١٨ ٢١٤ ٥٨٣
مصروفات تمويلية	(٣-٢٠ب)	(١٤٧ ٠٢٦ ٤٦٥)	(١٦٣ ٦٦٦ ٢٥٣)
صافى (المصروفات) التمويلية		**(١٢١ ٢٧١ ٨٣٥)**	**(٤٥ ٤٥١ ٦٧٠)**
الأرباح قبل الضرائب		**٧٩ ٩٤٣ ٤٣٠**	**٥١٣ ٩٣٢ ٩٣٩**
ضريبة الدخل	(٣-٢٠د)	(٧٧ ٩٠٨ ٩٥٥)	(١١٤ ٨٥٨ ٣٠٧)
الضريبة المؤجلة	(٣-٢٠د)،(٨-١)	٦٢ ٩٦٩ ٦١٢	(١٥ ٠٠٥ ٤٢٨)
صافي أرباح الفترة بعد الضريبة		**٦٥ ٠٠٤ ٠٨٧**	**٣٨٤ ٠٦٩ ٢٠٤**
ويتم توزيعه كما يلى:			
نصيب مساهمى الشركة القابضة		١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥
نصيب الأقلية فى (خسائر) / أرباح الشركات التابعة		(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)	٢٦ ٨٦٥ ٧٢٩
صافى أرباح الفترة		**٦٥ ٠٠٤ ٠٨٧**	**٣٨٤ ٠٦٩ ٢٠٤**
النصيب الاساسى للسهم فى صافى أرباح الفترة (جنيه/سهم)	(٣-٢١)،(٢٠)	**٧,٨٨**	**٢٦,٧٣**

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٢) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/٣/٣١ جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب وحقوق الأقلية		٧٩ ٩٤٣ ٤٣٠	٥١٣ ٩٣٢ ٩٣٩
تسويات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك الأصول الثابتة	(٣-٤-ج)،(٤)	١٥٤ ٥٤٦ ٧٠١	١٤٦ ٨٧٦ ٧٨٨
إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة		(١ ٠١٣ ٩٩٦)	(١ ٤٥١ ٣٢٩)
مصاريف تمويلية		١١٣ ٥٦٣ ١٩٥	١٦٣ ٦١٠ ٦٠٠
ارباح رأسمالية		(١ ٧٨٩ ٥٧٠)	—
فوائد تمويلية			
إيرادات فوائد دائنة		(٢٤ ٣٠٢ ٣٨٨)	(١٥ ٨٠٥ ٤١٢)
مخصصات مكونة خلال الفترة	(١٥)	—	٧ ١٠٠ ٠٠٠
الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة للإقراض طويل الاجل		٣٦١ ٩٤٧	٥٥ ٦٥٣
استهلاك الفروق الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة لإقراض طويل الأجل		(٤٣٨ ٢٤٦)	(٣٣٧ ٦٤٦)
الفروق الناشئة عن التغيير في التزامات نظام المعاش التكميلى	(١٦)	٤ ١٣٣ ١٨٤	٣ ٧٦٥ ٩٤٨
فروق أسعار صرف عملات أجنبية	(٣-٢)	٣٣ ١٠١ ٣٢٣	(١٠٠ ٦٢٠ ١٩٦)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٣٥٨ ١٠٥ ٥٨٠	٧١٧ ١٢٧ ٣٤٥
التغير فى المخزون		(٤٤٠ ٧١٥ ٤٥١)	٣٢٨ ٨٣٦ ٤١٦
التغير فى العملاء والمدينون		(٢٦٥ ١٨٢ ٤٨٣)	(١٧٤ ٧٥٠ ٧١١)
التغير فى الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى		٦٨ ٩٩٩ ٣٦٣	٩ ٩٣٨ ٦١٦
التزامات نظام المعاش التكميلى		١ ١٨٧ ٣٧٥	—
		(٢٧٧ ٦٠٥ ٦١٦)	٨٨١ ١٥١ ٦٦٦
المستخدم من المخصصات		—	(١٠ ٨٥٣ ٦٧٥)
فوائد مدفوعة		(١٤٤ ٨٣٨ ٤٧٢)	(١٤٩ ٣٠٢ ٢٧٥)
توزيعات ارباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الادارة		(١ ٩٥٣ ٣٩٧)	—
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) / المتاحة من أنشطة التشغيل		(٤٢٤ ٣٩٧ ٤٨٥)	٧٢٠ ٩٩٥ ٧١٦
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	(٤)،(٥)	(٦٥ ٥٠٤ ٨٩٣)	(٧٣ ٨١٣ ٥٨٩)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة		١ ٧٨٩ ٥٧٠	—
مدفوعات لإقتناء إستثمارات مالية (أذون خزانة)		(٢٠ ٨٤٠ ٠١٦)	(٥٥ ٤٥٩ ٢٤٧)
مقبوضات من استثمارات مالية (أذون خزانة)		٢٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٥٧ ٠٠٠ ٠٠٠
متحصلات من إقراض للغير		٤ ٢٣٣ ١٩٢	١٩ ٣٥٤ ٧٢٣
مدفوعات لإقراض الغير		(٤ ١٥٥ ٥١٤)	(٢١ ٩٤١ ٠٢١)
فوائد محصلة		٢٤ ٣٠٢ ٣٨٨	١٥ ٨٠٥ ٤١٣
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		(٣٤ ٥٧٥ ٢٧٣)	(٥٩ ٠٥٣ ٧٢١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مقبوضات من عقود التمويل		٣٢ ٦٦٩ ١٠٢	٥١ ٧٥٠ ٠٠٠
مدفوعات نقدية عن أقساط القروض والتزامات اخرى		(٤٨٧ ٩٤٢ ٨٥٧)	(٢٣٩ ٥٧٣ ٩٩٨)
التغير فى الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة	(١٢)	٤٤٢ ٨٦٣ ٦٧٩	٢٣٥ ٠٤٢ ٢١٢
التغير فى بنوك – تسهيلات ائتمانية		٣٦٣ ٣٦١ ٨٦٧	(٧ ٩٦١ ٢٤٨)
صافى التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التمويل		٣٥٠ ٩٥١ ٧٩١	٣٩ ٢٥٦ ٩٦٦
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		(١٠٨ ٠٢٠ ٩٦٧)	٧٠١ ١٩٨ ٩٦١
فروق ترجمة قوائم مالية	(٣-٣)	٢٠٣ ٤٤١	٣ ٠٧٩ ١٦٤
النقدية وما فى حكمها أول الفترة		(١ ٤٤٥ ٦٨١ ٠٠٨)	(١ ٠٨٤ ٣٥٢ ٢٣٩)
النقدية وما فى حكمها أخر الفترة	(١٢)	(١ ٥٥٣ ٤٩٨ ٥٣٤)	(٣٨٠ ٠٧٤ ١١٤)

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٢) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

	رأس المال المصدر والمدفوع	الاحتياطيات	الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة	الأرباح المرحلة	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	أرباح العام / الفترة	صافى حقوق مساهمي الشركة القابضة	حقوق الأقلية	صافي حقوق المساهمين
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٦٣٨ ١٣٠ ٣٤٢	٢٠٤ ٣٧٠ ٩٣٦	٢٥٩ ٠٨٧ ٦٥٩	٣ ٠٠٢ ٢٨٧ ٢٤٨	١ ٠٧١ ٣٤٠ ٨٢٧	٤ ٠٧٣ ٦٢٨ ٠٧٥
المحول إلى الأرباح المرحلة من أرباح عام ٢٠١٢	—	—	—	٢٥٩ ٠٨٧ ٦٥٩	—	(٢٥٩ ٠٨٧ ٦٥٩)	—	—	—
صافى الأرباح المجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٣	—	—	—	—	—	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥	—	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥
نصيب حقوق الأقلية فى أرباح الشركات التابعة	—	—	—	—	—	—	—	٢٦ ٨٦٥ ٧٢٩	٢٦ ٨٦٥ ٧٢٩
فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	—	—	—	—	٨٤ ٩٨٢ ٩٨١	—	٨٤ ٩٨٢ ٩٨١	٦٩ ٥٣١ ٥٣٠	١٥٤ ٥١٤ ٥١١
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٣	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٨٩٧ ٢١٨ ٠٠١	٢٨٩ ٣٥٣ ٩١٧	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥	٣ ٤٤٤ ٤٧٣ ٧٠٤	١ ١٦٧ ٧٣٨ ٠٨٦	٤ ٦١٢ ٢١١ ٧٩٠
صافى الإرباح المجمعة عن الفترة من أول ابريل ٢٠١٣ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	—	—	—	—	—	٦٠٨ ١٤٣ ١٢٥	٦٠٨ ١٤٣ ١٢٥	—	٦٠٨ ١٤٣ ١٢٥
نصيب حقوق الأقلية من (خسائر) الشركات التابعة	—	—	—	—	—	—	—	(١٩٢ ٧١٦ ٠٩١)	(١٩٢ ٧١٦ ٠٩١)
توزيعات أرباح عام ٢٠١٢	—	—	—	(٣٥٩ ٠٥٢ ٧٦٨)	—	—	(٣٥٩ ٠٥٢ ٧٦٨)	(٨٧٨ ٧٣١)	(٣٥٩ ٩٣١ ٤٩٩)
فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	—	—	—	—	٢٧ ٧٩٩ ٤٢١	—	٢٧ ٧٩٩ ٤٢١	٢٢ ٧٤٤ ٩٧٩	٥٠ ٥٤٤ ٤٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٥٣٨ ١٦٥ ٢٣٣	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	٣ ٧٢١ ٣٦٣ ٤٨٢	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٤ ٧١٨ ٢٥١ ٧٢٥
توزيعات أرباح فتريه عن الفترة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٣	—	—	—	—	—	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	—	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)
صافى الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٥٣٨ ١٦٥ ٢٣٣	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٤٦٣ ٥٦١ ٦٥٤	٣ ٢١٩ ٥٧٨ ٥٣٦	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٤ ٢١٦ ٤٦٦ ٧٧٩
المحول إلى الأرباح المرحلة من أرباح عام ٢٠١٣	—	—	—	٤٦٣ ٥٦١ ٦٥٤	—	(٤٦٣ ٥٦١ ٦٥٤)	—	—	—
صافى الأرباح المجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١مارس ٢٠١٤	—	—	—	—	—	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	—	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩
نصيب حقوق الأقلية فى(خسائر) الشركات التابعة	—	—	—	—	—	—	—	(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)	(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)
توزيعات أرباح عام ٢٠١٣	—	—	—	(٢ ٦١٩ ٥٤٦)	—	—	(٢ ٦١٩ ٥٤٦)	(١ ٢٩٥ ٠٧٢)	(٣ ٩١٤ ٦١٨)
المحول للأرباح المرحلة / تسويات لحقوق الأقلية	—	—	—	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	—	—	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	(١ ٦٧٠ ٥٩٨)	(٣ ٧١٢ ٤٤٠)
فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	—	—	—	—	٣ ٢٥١ ٠٩٨	—	٣ ٢٥١ ٠٩٨	٢ ٦٥٩ ٩٩٠	٥ ٩١١ ٠٨٨
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٤	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٩٧ ٠٦٥ ٤٩٩	٣٢٠ ٤٠٤ ٤٣٦	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	٣ ٣٢٣ ٤٥٤ ٧٠٥	٩٥٦ ٣٠٠ ١٩١	٤ ٢٧٩ ٧٥٤ ٨٩٦

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٢) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.

- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.

- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.

- مقر الشركة العجمي- البيطاش، الإسكندرية – مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد البيلاوى.

١-١ الشركات التابعة

فيما يلى بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية والتى تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

	نسبة المساهمة	
	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
مساهمات مباشرة		
– شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)	٩٠٪	٩٠٪
– شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)	٥٥٪	٥٥٪
مساهمات غير مباشرة		
– شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")	٨٧٪	٨٧٪

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجاري برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.

- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.

- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.

- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة – قطعة رقم ٦ – الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب – الدخيلة – الإسكندرية – مصر.

٢-١-١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" – شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً – وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجارى للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.

وفى ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ فى ٥ مايو ٢٠٠٨ والذى تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة فى مجال بعض الصناعات والتى منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محو عبارة "بنظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجارى بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.

- يتمثل الغرض الرئيسى للشركة فى إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت والحديد الإسفنجى والجير المحروق ومربعات وبلاطات الصلب.

- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.

- بدأ التشغيل الفعلى للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدور شهادة القبول النهائى للمصنع.

- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع البيليت اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.

- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع حديد التسليح اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدور شهادة الاستشارى بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.

- بناءاً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة فى زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكى ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكى وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكى للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب– الإسكندرية (الشركة القابضة) فى النمو والتكامل.

وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكى والتى تمثل ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءاً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالى المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكى والذى يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

١-١-٣ شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات

- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.

- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسبوكات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ب- أسس القياس

تعد القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية معدلة الى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التى تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع – إن وجدت.

- لأغراض العرض تم استخدام التبويب المتداول وطويل الأجل فى الميزانية المجمعة ، بينما تم تحليل المصروفات فى قائمة الدخل المجمعة على أساس وظيفى. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة فى عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة إستخدام الحكم الشخصى وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة فى ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءاً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التى تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق فى هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلى أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى:-
١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٨، ٢٤).
٢- الاضمحلال فى قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١٠).
٣- الاضمحلال فى قيمة الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٤ج).
٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٥).
٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٧).

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.

٣-١ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها فى التحكم فى السياسات المالية او التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-

- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة فى الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب حقوق الأقلية فى الشركات التابعة بجانب الالتزامات.

- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ فى الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الاضمحلال فى قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به فى هذه القوائم المالية المجمعة.

- إظهار نصيب حقوق الأقلية فى الشركات التابعة فى بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالى المجمع وكذا إظهار نصيب الأقلية فى صافى أرباح لفترة / العام بعد الضريبة فى بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوى حصتهم في القيمة الدفترية لصافي اصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية فى ارباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.

- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها فى التحكم فى السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.

- فى حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصة الشركة القابضة فى القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.

٣-٢ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة القابضة حساباتها بالجنيه المصرى ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقا لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية التي ليس لها سعر صرف معلن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الامريكى كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة.

٣-٣ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة- بالدولار الأمريكى، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصرى بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملات الأجنبية.
ولأغراض أعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة / السنة المالية.

٣-٤ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- **الاعتراف والقياس الأولى**
يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٤ج) وأى اضمحلال فى قيمتها (٣-١٣ب).
تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول في حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية انشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفى الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.
يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- **التكاليف اللاحقة على الاقتناء**
يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

ج- **الإهلاك**
يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الاراضى، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهرى يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

البيـــــــان	العمر الإنتاجي المقدر (سنة)
مبانى وانشاءات	
مبانى الإدارة	٥٠
مبانى المصانع	٣٣,٣
إنشاءات	٢٥
آلات ومعدات	
مصانع الاختزال المباشر	٢٥
مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير	٢٠
باقى المصانع	٢٠-٢٥
آلات أخرى	٤-٤٠
وسائل نقل وانتقال	
سيارات ركوب وانتقال	٥
دراجات بخارية ووسائل نقل داخلى	٤
دراجات	٢
أخرى	١٠
عدد وأدوات	٤-١٠
أثاث ومعدات مكاتب	
أثاث ومعدات حاسب آلى	٤-٦,٦
أثاث معدات مكاتب	٥-١٠

د- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة ببند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٣-٥ المشروعات تحت التنفيذ
يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

٣-٦ تكلفة الاقتراض
يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل فى الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التى تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجى المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلى على الأصل وخلال الفترة التى تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض فى الفترات التى يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٣-٧ الاستثمارات

٣-٧-١ استثمارات مالية فى شركات شقيقة
يتم إثبات الاستثمارات المالية فى شركات شقيقة بتكلفة اقتنائها، ويتم اثبات الايراد المتعلق بتلك الاستثمارات وفقا لطريقة التكلفة وذلك فى حدود ما يعلن عنه من توزيعات الارباح للشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتناء، وفى حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة لهذا الاستثمار بقيمة الاضمحلال و تحميله على قائمة الدخل المجمعة وفي حالة الارتفاع في القيمة في فترات لاحقة يتم إضافة هذا الارتفاع الي قائمة الدخل المجمعة وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل المجمعة خلال فترات مالية سابقة.

٣-٧-٢ استثمارات مالية متاحة للبيع
يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير فى القيمة العادلة سواء كان ربح او خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال فى قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة فى قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول فى البورصة فى سوق نشط فى تاريخ المركز المالى المجمع، أما الاستثمارات التى ليس لها سعر تداول فى سوق نشط ولا تتوافر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٣-٨ استثمارات فى شهادات إدخارية
يتم إثبات الاستثمارات فى الشهادات الادخارية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلى ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٣-٩ استثمارات مالية (أذون خزانة)
يتم تقييم الاستثمارات المالية فى أذون الخزانة – إن وجدت – بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإستردادية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلى ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذى يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة فى الفترة التى يتحقق فيها.

٣-١٠ المخزون
يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة والغير مباشرة).

هـ- يتم تقييم المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى نهاية العام بالتكلفة وتحتسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

٣-١١ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة الا اذا كان تاريخ استحقاقها وفقا للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة فى هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الاصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة ويتم القياس الاولى لها بالقيمة العادلة مضافا اليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلى مخصوما منها اى خسائر اضمحلال فى قيمتها (٣-١٣أ).

٣-١٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتى لا تتجاوز ثلاثة شهور – إن وجدت – ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذى سوف يسدد عند طلبه جزءا من ادارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

٣-١٣ الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة – بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع بإستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.
يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

ب- الأصول غير المالية
تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة فى حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال فى القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣-١٤ رأس المال

أ- الأسهم العادية
يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال
عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة وتبوب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

ج- توزيعات الأرباح
يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

٣-١٥ القروض
يتم الاعتراف أولياً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

٣-١٦ موردون وأرصدة دائنة أخرى
يتم الاعتراف الاولى بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوما منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي- كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

٣-١٧ المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم اعادة دراسة المخصصات فى تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لاظهار افضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فانه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٣-١٨ الإيراد

أ- البضاعة المباعة والخدمات المقدمة
يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشترى ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- الفوائد الدائنة
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً فى الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

٣-١٩ حصة العاملين في الأرباح
وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقا للقواعد التى يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة وكالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٣-٢٠ المصروفات
يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها علي قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- مدفوعات الإيجار
يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلى من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالى مصروف الإيجار.

ب- الفوائد المدينة
يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد فى قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (السارى) وفقاً لأساس الإستحقاق.

ج- نظام التأمينات والمعاشات للعاملين
تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملين والشركة بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة فى قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- ضريبة الدخل
تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية المجمعة والتى يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة، وتتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للعام بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبى، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءاً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين

تمنح كلاً من شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلي ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الالتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الالتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتوارى مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتنطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخيم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الاصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠% من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠% من القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما اعلي. وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عالية يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحقت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل (تكلفة نظام المعاش التكميلى).

٢١-٣ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم فى الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤- الأصول الثابتة

	الأراضي	مباني* وإنشاءات	آلات* ومعدات	وسائل نقل وانتقال	عدد وأدوات	أثاث ومعدات مكاتب	معدات حاسب آلي	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
التكلفة في أول يناير ٢٠١٤	٥٣٤ ٧٨٣ ٧٠٣	٣ ٨٣٣ ٨٤٤ ٩٩١	١٤ ٣٦٦ ٣٦٣ ٣٨٢	١٤١ ٧٩٢ ٢٢٤	٥٣ ٦٧٤ ٥٧٥	٣٨ ٩١٣ ٨٢٣	٢٣ ٦٣٩ ٩٨٨	١٨ ٩٩٣ ٠١٢ ٦٨٦
الإضافات خلال الفترة	—	١٤ ٤٤٧ ٢٠١	٧ ٤٢٤ ٩٨٧	١٢ ٥٩٣ ٦٠٤	١ ٥٧٤ ٨٠٦	١ ١٥٣ ٩٢٨	٧٩٠ ٦٣٩	٣٧ ٩٨٥ ١٦٥
الاستبعادات خلال الفترة	—	—	—	(٢٠ ٤٦٩ ٥٤٦)	—	(٨٦ ٦٠٣)	—	(٢٠ ٥٥٦ ١٤٩)
فروق ترجمة	٢٥٢ ٠٤٣	٦ ٦٩٧ ٩٣٣	١٥ ١٦٣ ٠٤٥	٥ ٧١٥	٩٩ ٠٠٧	٣٧ ٨٥٥	—	٢٢ ٢٥٥ ٥٩٨
التكلفة في ٢٠١٤/٣/٣١	٥٣٥ ٠٣٥ ٧٤٦	٣ ٨٥٤ ٩٩٠ ١٢٥	١٤ ٣٨٨ ٩٥١ ٤١٤	١٣٣ ٩٢١ ٩٩٧	٥٥ ٣٤٨ ٣٨٨	٤٠ ٠١٩ ٠٠٣	٢٤ ٤٣٠ ٦٢٧	١٩ ٠٣٢ ٦٩٧ ٣٠٠
مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٤	—	١ ١٧٣ ٨٣٣ ٤٠٧	٦ ٩٨٣ ٣٤٢ ٣٢١	٩٠ ٥٧٩ ٣٨٧	٣٢ ٢٠١ ٩١٦	٢٨ ٣٩٣ ٢٢٩	١٢ ٠٥٤ ٥٩١	٨ ٣٢٠ ٤٠٤ ٨٥١
إهلاك الفترة	—	٢٢ ٥٢٦ ٠٥٣	١٢٥ ٥١٣ ٢٠٤	٣ ٨٨٩ ٧٢٠	١ ١٩٥ ١٦٥	٦٤٣ ٦٥٣	٧٧٨ ٩٠٦	١٥٤ ٥٤٦ ٧٠١
مجمع إهلاك الاستبعادات	—	—	—	(٢٠ ٤٦٢ ٤٤٦)	—	(٨٦ ٦٠٣)	—	(٢٠ ٥٤٩ ٠٤٩)
فروق ترجمة	—	٩٧٥ ٩٢٤	٤ ١٣٨ ٥١٥	٥ ٢٢١	٤٧ ٣٥٥	٣٣ ٢٤٨	—	٥ ٢٠٠ ٢٦٣
مجمع الإهلاك في ٢٠١٤/٣/٣١	—	١ ١٩٧ ٣٣٥ ٣٨٤	٧ ١١٢ ٩٩٤ ٠٤٠	٧٤ ٠١١ ٨٨٢	٣٣ ٤٤٤ ٤٣٦	٢٨ ٩٨٣ ٥٢٧	١٢ ٨٣٣ ٤٩٧	٨ ٤٥٩ ٦٠٢ ٧٦٦
صافي الأصول الثابتة فى ٢٠١٤/٣/٣١	٥٣٥ ٠٣٥ ٧٤٦	٢ ٦٥٧ ٦٥٤ ٧٤١	٧ ٢٧٥ ٩٥٧ ٣٧٤	٥٩ ٩١٠ ١١٥	٢١ ٩٠٣ ٩٥٢	١١ ٠٣٥ ٤٧٦	١١ ٥٩٧ ١٣٠	١٠ ٥٧٣ ٠٩٤ ٥٣٤
صافي الأصول الثابتة فى ٢٠١٣/١٢/٣١	٥٣٤ ٧٨٣ ٧٠٣	٢ ٦٦٠ ٠١١ ٥٨٤	٧ ٣٨٣ ٠٢١ ٠٦١	٥١ ٢١٢ ٨٣٧	٢١ ٤٧٢ ٦٥٩	١٠ ٥٢٠ ٥٩٤	١١ ٥٨٥ ٣٩٧	١٠ ٦٧٢ ٦٠٧ ٨٣٥
اصول مهلكة دفترياً ولا تزال تعمل	—	١٣١ ٩٧٤ ٥٢٧	٢٥٨ ٥١٠ ٢٥٠	٥٨ ١٥٦ ٤٤٥	١٣ ٠١٩ ٨١٤	٢٢ ٧٦٨ ٦٣٠	٥ ٩٠٦ ٧٩٢	٤٩٠ ٣٣٦ ٤٥٨

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية – جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة – أفراد وجهات مختلفة) إيضاح رقم (٢٥-٤).

- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعرفة الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك – أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) – (إيضاح رقم ١٣).

- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجارى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.

- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) – شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة – لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.

- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) – شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب – الشركة القابضة.

- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة – جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والتراخيص اللازمة لإتمام التوثيق.

- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية – جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣. ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

٥- مشروعات تحت التنفيذ

	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــــه
مشروعات تحت التنفيذ – الشركة القابضة*		
مبانى وانشاءات	٣٤ ٣٥٦ ٢٣٤	--
آلات ومعدات تحت التركيب	٩٨ ٧٠٣ ٧٢٠	١١٧ ٠٢١ ١٩٣
دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة	٦١ ٥٦٢ ٩٥٥	٥٠ ٠٩١ ٦١٤
	١٩٤ ٦٢٢ ٩٠٩	١٦٧ ١١٢ ٨٠٧
مشروعات تحت التنفيذ – شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة تابعة"		
مبانى وانشاءات	٢ ٤٧٩ ٠٩٥	٢ ٤٧٢ ٣٦٤
آلات ومعدات	٧٠١ ٩٣٣	٧٠٠ ٠٢٧
دفعات من تحت حساب شراء آلات ومعدات	٩ ٤٢١ ٩٣١	٩ ٣٩٦ ٣٤٨
	١٢ ٦٠٢ ٩٥٩	١٢ ٥٦٨ ٧٣٩
مشروعات تحت التنفيذ – شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات – كونتراستيل – "شركة تابعة"		
الأراضى	٤٧٠ ٧٨٥	٤٧٠ ٧٨٥
مبانى تحت التنفيذ	٨٧٢ ٥٣٢	٨٧٢ ٥٣٢
آلات ومعدات	١٢١ ٥٥٠	١١١ ٩٢٤
	١ ٤٦٤ ٨٦٧	١ ٤٥٥ ٢٤١
	٢٠٨ ٦٩٠ ٧٣٥	١٨١ ١٣٦ ٧٨٧

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة بالشركة القابضة والتى لم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وهى كالأتى:-
١- مشروع محطة الكهرباء بميناء الدخيلة.
٢- تطوير وتحسين البيئة برصيف الخامات.
٣- انشاء مبنى ادارى بميناء الدخيلة.
٤- عملية تطوير وتحديث نظام التحكم لمحطة الكهرباء.
٥- استاد ساحة تخزين البيليت.
٦- تطوير محطة المياة رقم (١).
٧- مشروع خط الغاز لمصنع الاختزال رقم (٢).
٨- توريد وتركيب سنترال الشركة.
٩- مشروع اوناش حلل الخبث (٨٠ طن).
١٠- كسارة حراريات البوتقة.
١١- مسخنات البوتقة (٨٠ طن).

٦- الإستثمارات

	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــــه
٦-١ **استثمارات مالية فى شركات شقيقة**		
- قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.	٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤
- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز – الدخيلة للحديد والصلب – مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
بعده	١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤

			٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيه
ما قبله			١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤
٦-٢	استثمارات مالية متاحة للبيع			
-	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م) (نسبة المساهمة ٥٪ من رأس المال).		١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦
	يخصم:			
	خسائر الاضمحلال فى قيمة الاستثمارات		(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)
			--	--
-	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال) – تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالى إيضاح رقم (٢٥-٦).		٥١٠	٥١٠
			٥١٠	٥١٠
	إجمالى الاستثمارات		١١٥ ٤٤٤	١١٥ ٤٤٤

٧- إقراض طويل الأجل

١-٧ يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة بمبلغ ٣١ ٠٧٦ ٨٧٧ جنيه وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيه
سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)		٨ ٤٦٤ ٢٥٣	٨ ٦٥٦ ٢٦٤
القيمة الحالية لقرض إسكان للعاملين يسدد على اقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)		١٧ ٣٨٨ ١١٣	١٧ ٦٦٩ ٤٢٨
القيمة الحالية لقرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسدد على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات (بدون فوائد)	(١٠)	١ ٥٤٠ ٥٦٩	١ ٦١٧ ٠٤٩
سلف العاملين – رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)	(١٠)	٢ ٤٨٢ ٤١٠	١ ٩١٤ ٦٨٠
سلف العاملين – رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسدد على اقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)	(١٠)	١ ٢٠١ ٥٣٢	١ ٣٠٢ ٩٤٧
		٣١ ٠٧٦ ٨٧٧	٣١ ١٦٠ ٣٦٨

٢-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

إجمالى قرض اسكان العاملين بالشركة القابضة		٣٣ ٢٠٥ ١٠٤	٣٣ ٤٤١ ٠٧٣
يخصم:			
المحول الى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)	(١٠)	(٤ ١٤٤ ٧٥٠)	(٤ ٠٤٨ ٧٥٠)
القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل		٢٩ ٠٦٠ ٣٥٤	٢٩ ٣٩٢ ٣٢٣
يخصم:			
الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين طويلة الأجل		(١١ ٦٧٢ ٢٤١)	(١١ ٧٢٢ ٨٩٥)
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل		١٧ ٣٨٨ ١١٣	١٧ ٦٦٩ ٤٢٨

٧-٣ يتمثل قرض اسكان العاملين فى قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين فى الشركة القابضة فى الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وقد وافق مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته فى ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.

قد تم منح هذا القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة فى استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ عدد ١ ٣٨٢ مستفيد وبقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٣,٢ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,١ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى – اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة فى تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ٣-١١).

٧-٤ **القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)**

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيه
إجمالى قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة		٢ ٦١٢ ١٢٥	٢ ٧٠٨ ٢٥٠
يخصم:			
المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخري)	(١٠)	(٥١٣ ٠٠٠)	(٥٠٧ ٠٠٠)
القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل بالشركة القابضة		٢ ٠٩٩ ١٢٥	٢ ٢٠١ ٢٥٠
يخصم:			
الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل		(٥٥٨ ٥٥٦)	(٥٨٤ ٢٠١)
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة طويل الأجل		١ ٥٤٠ ٥٦٩	١ ٦١٧ ٠٤٩

٧-٥ يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة فى قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية (الشركة القابضة) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثه آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد اقصى ٢٠ الف جنيه مصرى وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٢,٧ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥٠٧ الف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى – اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة فى تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ٣-١١).

٦-٧ تتمثل سلف العاملين – رحلة العمرة فى قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل و١٨ ألف جنيه مصرى للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة القابضة للعامل الواحد بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى أو ١ ٢٠٠ جنيه مصرى في حالة فردين من الاسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٢,٨٧ مليون جنيه مصرى ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى – اقراض قصير الأجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين – رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة القابضة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي علي فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٢٦٤ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخري – اقراض قصير الأجل.

٨- الضريبة المؤجلة

٨-١ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

	٣١ مارس ٢٠١٤		٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
	أصـول	التزامـات	أصـول	التزامـات
	جنيـــــــه	جنيـــــــه	جنيـــــــه	جنيـــــــه
الضريبة المؤجلة				
الأصول الثابتة	--	٤٥١ ٥٦٤ ٥٤٣ ١	--	٢٤٣ ٤٧٠ ٥٤٤ ١
المخصصات وخسائر الانخفاض فى قيمة الأصول	٨٨٥ ٤٤٦ ٥١		٠٧١ ٩١٤ ٤٢	--
خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)	٤١٨ ٤٦٦ ٧٨٨		٦٧٢ ١١٨ ٧٣٥	--
إجمالى الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/التزام	٣٠٣ ٩١٣ ٨٣٩	٤٥١ ٥٦٤ ٥٤٣ ١	٧٤٣ ٠٣٢ ٧٧٨	٢٤٣ ٤٧٠ ٥٤٤ ١
صافى الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها التزام		١٤٨ ٦٥١ ٧٠٣		٥٠٠ ٤٣٧ ٧٦٦
يخصم:				
فروق ترجمة		(٢٦٠ ١٨٣)		(٩٠٧ ٨٥٩ ١)
الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المجمعة		(٥٠٠ ٤٣٧ ٧٦٦)		(٢٣٦ ٠٩٢ ٧١١)
الضريبة المؤجلة (المدرجة في) /المحملة على قائمة الدخل المجمعة عن الفترة / السنة المالية		(٦١٢ ٩٦٩ ٦٢)		٣٥٧ ٤٨٥ ٥٣

٨-٢ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــه	جنيـــــــه
الاضمحلال فى قيمة العملاء والمدينون	٣٩١ ١٦٤ ٢٨	٨٠٥ ٩٣١ ٢
المخصصات	٨٠٥ ٩٣١ ٢	٣٩١ ٦١٤ ٢٣
الإجمالـى	١٩٦ ٠٩٦ ٣١	١٩٦ ٥٤٦ ٢٦

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٨-٣ تعديل سعر الضريبة

- صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بشأن مد سريان القرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ لتسري التعديلات الواردة به والتعديلات الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بشأن بعض احكام قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ اعتبارا من ١٩ مايو ٢٠١٣ (اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية فى ١٨ مايو ٢٠١٣).
- صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة اضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية وفقا لاحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٩- **المخزون**

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
خامات رئيسية ومساعدة*	١ ٣٠٥ ٤٣٢ ٠٧٣	١ ٠٨٧ ٣١٨ ٣٤١
قطع غيار ومهمات**	١ ١٧٨ ٤٩١ ٦٦٢	١ ١٩٥ ٣٨٠ ٦٥٩
إنتاج غير تام (أطوال)*	٢٣٨ ٤٢٣ ٤٣٥	١٤٦ ٧٩٠ ٨٦٦
إنتاج تام (أطوال)	٢١٧ ٢٣٢ ٢٠٠	٩٠ ٧٨٤ ٩٣٤
إنتاج غير تام (مسطحات)	٤١ ٠٥٢ ٢٠٩	٣٢ ٦٠٢ ٩٣١
إنتاج تام (مسطحات)**	٣٤٦ ٠٩٢ ٥٣٣	٣٣٥ ٥٤٨ ٢٣٨
زيوت وشحوم وأخرى	٦ ٣٥٦ ٠٧٣	٥ ٩٥٣ ٥١٩
	٣ ٣٣٣ ٠٨٠ ١٨٥	٢ ٨٩٤ ٣٧٩ ٤٨٨

* تتضمن ارصدة مخزون خامات وانتاج غير تام (أطوال) والخاص بالشركة القابضة مبلغ ١٦٠ مليون جنيه مصرى و١٤,٥ مليون جنيه مصرى على التوالى تتمثل فى تكلفة خردة وزهر مستورد ومكورات حديد اسفنجى على سبيل الامانة فى ٣١ مارس ٢٠١٤ لدى شركات شقيقة (شركة العز لصناعة الصلب المسطح) (شركة تابعة) (ايضاح ٢٢-١١).

** تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات بعد خصم خسائر الانخفاض فى القيمة والبالغة ٢,٧ مليون جنيه مصرى و١,٣ مليون جنيه مصرى على التوالى والسابق ادراجها بقوائم الدخل المجمعة عن الأعوام السابقة.

١٠- **العملاء والمدينون**

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
		جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
عملاء		١٤ ٨٨٨ ٢٥١	١٤ ٢٨٥ ٣٦٥
أعتمادات عملاء (تصدير)		٥٤ ٣٣٩ ٦٦٣	١٢٢ ١٢٣ ١٢٩
أوراق قبض		٣٠ ٧٠٣ ٨٨٣	١٦ ١٨٥ ٨٦٧
موردين – أرصدة مدينة		٤٩ ٩١٧ ٦٨٦	٦٩ ٢٤٩ ٢٨٢
تأمينات لدى الغير		٢١٩ ٤٣٩ ٦٦٤	١٩٤ ٤١٦ ٩٠٦
مصلحة الجمارك (أمانات)		٣ ٧٩١ ٠٧٤	١ ٧٩١ ٠٤٥
مصلحة الضرائب – أرصدة مدينة*		٤٥٥ ٥٠٤ ٥١١	٤٠٠ ٥١٣ ٣٦٩
مصلحة الضرائب – مقابل حق الإنتفاع**		١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما		١٩ ٤٥٨ ٦٦٤	٢٩ ٧٨٤ ٤٢٠
ضريبة المبيعات		١٦٧ ٧٤٧ ٥١٥	١٧٠ ٩٥٤ ٥٥٣
إقراض قصير الأجل – سلف عاملين	(٧)	٤ ٨٦٦ ٦٥٨	٤ ٨٦٦ ٦٥٨
إقراض قصير الأجل – قرض اسكان	(٧)	٤ ١٤٤ ٧٥٠	٤ ٠٤٨ ٧٥٠
إقراض قصير الأجل – قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)	(٧)	٥١٣ ٠٠٠	٥٠٧ ٠٠٠
إقراض قصير الأجل – سلف العمرة	(٧)	٢ ٨٦٧ ٦٥٨	٢ ٨٦٧ ٦٥٨
إقراض قصير الأجل – سلف الحج	(٧)	٢٦٣ ٥١٨	٢٦٣ ٥١٨
هيئة ميناء الإسكندرية		٤٣ ٩٧٧ ٨٣٤	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦
إيرادات مستحقة		٢ ٤٢٦	١ ٢٦٠ ٧٧٨
فروق توزيعات أرباح العاملين تحت اعتماد الجمعية العامة العادية***		٣٤ ٦٣٦ ٦٣٧	٣٤ ٦٣٦ ٦٣٧
دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الارباح****		--	٤٥٩ ٧٩٧
مدينون متنوعون		٣٣ ٠٧٩ ٠٤٢	٢٢ ٨٧٤ ١٨٢
		١ ٢٦٧ ٦١٩ ٧٣٤	١ ٢٦١ ٠٥٤ ٨٢٠
(يخصم):			
خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى*****		(٥٨ ٩٣١ ٧٧٠)	(٥٨ ٩٣١ ٧٧٠)
		١ ٢٠٨ ٦٨٧ ٩٦٤	١ ٢٠٢ ١٢٣ ٠٥٠

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب – أرصدة مدينة مبلغ ٢٢٤,٦ مليون جنيه مصري قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٩-١-١) ومبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨ (أيضاح رقم ١٩).

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب – مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وهى محل نزاع قانونى (إيضاح رقم ٢٦-٢).

*** فروق توزيعات أرباح العاملين بالشركة القابضة ناتجة عن تسوية فروق العلاوات الاجتماعية عن سنوات سابقة (الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠) طبقا لتوصية مديرية القوى العاملة فى ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣. (تم اعتمادها بالجمعية العامة العادية للشركة القابضة والمنعقدة فى ٣ مايو ٢٠١٤ طبقا للقوائم المالية المستقلة للشركة القابضة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣).

**** يتمثل الرصيد بالأرقام المقارنة فى قيمة الدفعات المنصرفة للعاملين بشركة كونتراستيل (شركة تابعة) من تحت حساب الأرباح عن عام ٢٠١٣ بما يعادل شهرين لكل موظف وذلك بناءا على قرارات ادارية من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة التابعة طبقا لمحضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣ ويتم خصمها من التوزيعات السنوية للأرباح (تم اعتمادها من الجمعية العامة العادية للشركة التابعة والمنعقدة فى ١٢ مارس ٢٠١٤ طبقا للقوائم المالية المستقلة للشركة التابعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣).

***** <u>خسائر الاضمحلال فى قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى</u>

	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ جنيـــــه	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ جنيـــــه
خسائر الاضمحلال فى قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى*	٥٥ ٦٥٢ ٧٧٠	٥٥ ٦٥٢ ٧٧٠
خسائر الاضمحلال فى قيمة الموردين – أرصدة مدينة	٣ ٢٧٩ ٠٠٠	٣ ٢٧٩ ٠٠٠
	٥٨ ٩٣١ ٧٧٠	٥٨ ٩٣١ ٧٧٠

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال فى قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى قيمة مديونية متنازع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصرى علما بأن تلك القيمة متنازع عليها امام القضاء بالاضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصري.

١١- <u>الاستثمارات المالية (أذون خزانة)</u>

تتمثل الاستثمارات المالية فى قيمة شراء أذون خزانة مصرية بيانها كالتالى:-

	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــه
القيمة الإستردادية لأذون الخزانة فى تاريخ الاستحقاق	٣٩ ٤٧٥ ٠٠٠	٤٤ ٠٢٥ ٠٠٠
<u>يخصم:</u>		
عوائد غير مكتسبة	(٩٦ ٧٢٢)	(٩٠٠ ٧٣٤)
القيمة الإستردادية	٣٩ ٣٧٨ ٢٧٨	٤٣ ١٢٤ ٢٦٦

تاريخ الاستحقاق	القيمة المدفوعة عند الشراء	إجمالى العوائد المكتسبة حتى ٢٠١٤/٣/٣١*	القيمة الإستردادية في ٢٠١٤/٣/٣١	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٤/٣/٣١	القيمة الإستردادية لأذون الخزانة	معدل الفائدة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	٪
٢٠١٤/٤/١	١٤ ٦٤٢ ٢٥٠	٣٥٧ ٧٥٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩,٨
٢٠١٤/٤/٨	١٦ ٦٣٧ ١٩٧	٤٠٦ ٥٣١	١٧ ٠٤٣ ٧٢٨	٣١ ٢٧٢	١٧ ٠٧٥ ٠٠٠	٩,٨
٢٠١٤/٥/١٣	٣ ٩٣٠ ٢٨٠	٢٧ ٨٨٨	٣ ٩٥٨ ١٦٨	٤١ ٨٣٢	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩,٢٥
٢٠١٤/٤/٢٢	٣٨٠ ٥٥٢	١٧ ٠٩٧	٣٩٧ ٦٤٩	٢ ٣٥١	٤٠٠ ٠٠٠	١٠,٢٥
٢٠١٤/٤/٨	١ ٩٤٨ ٧٢٠	٤٦ ٧٠٢	١ ٩٩٥ ٤٢٢	٤ ٥٧٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٩,٨٠
٢٠١٤/٦/٣	٩٧٦ ٢٧٠	٧ ٠٤١	٩٨٣ ٣١١	١٦ ٦٨٩	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٩,٧٥
	٣٨ ٥١٥ ٢٦٩	٨٦٣ ٠٠٩	٣٩ ٣٧٨ ٢٧٨	٩٦ ٧٢٢	٣٩ ٤٧٥ ٠٠٠	

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزانة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

١٢- النقدية بالبنوك والصندوق

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيه	جنيه
بنوك عملة محلية		
حسابات جارية*	١ ٥٢٥ ٠٣٧ ٠٨٣	١ ٦٥٤ ٩١٧ ٨١٥
شيكات برسم التحصيل**	١٤ ١٥٩ ٤٦٩	٣٣ ٨١١ ٦٢٤
ودائع	٤٩٦ ٢١٠	١٣٠ ٤٨٩ ٤١٠
	١ ٥٣٩ ٦٩٢ ٧٦٢	١ ٨١٩ ٢١٨ ٨٤٩
بنوك عملة أجنبية		
حسابات جارية	٢٨٦ ٤٧٠ ٥٩٢	١٠٢ ١٥٦ ٧٣٧
	٢٨٦ ٤٧٠ ٥٩٢	١٠٢ ١٥٦ ٧٣٧
النقدية بالصندوق	١٦٠ ٦١٤	٥٨ ٦٩٠
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق	١ ٨٢٦ ٣٢٣ ٩٦٨	١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦
البنوك الدائنة ***		
بنوك عملة محلية	(١ ٥٩٤ ٦٢٣ ١٥٢)	(٥٧٣ ٥٣٣ ٠٨٩)
بنوك عملات أجنبية	(٢ ٨٠٠ ٣٢٣ ٩٥٤)	(٣ ٠٠٢ ٧٨٣ ٦٠٠)
رصيد البنوك الدائنة	(٤ ٣٩٤ ٩٤٧ ١٠٦)	(٣ ٥٧٦ ٣١٦ ٦٨٩)
لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة		
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق	١ ٨٢٦ ٣٢٣ ٩٦٨	١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦
يخصم :		
بنوك سحب على المكشوف	(٣ ٢٩٣ ٠١٧ ٨٧٢)	(٢ ٨٣٧ ٤٤٦ ٩٧٥)
ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفى حدود الائتمان الممنوحة من البنوك*	(٨٦ ٨٠٤ ٦٣٠)	(٥٢٩ ٦٦٨ ٣٠٩)
صافى النقدية وما في حكمها في أخر الفترة / العام لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة	(١ ٥٥٣ ٤٩٨ ٥٣٤)	(١ ٤٤٥ ٦٨١ ٠٠٨)

* يتضمن هذا البند قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملة المحلية للشركة القابضة بقيمة ٨٦ مليون جنيه مصري (مقابل مبلغ ٢٣٨,٩ مليون جنيه مصرى بالأرقام المقارنة) مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولي ممثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من الشركة القابضة مع مجموعة البنوك (إيضاح رقم ١٣).

** يتمثل هذا البند فى شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة.

*** تتضمن أرصدة البنوك الدائنة مبلغ ١,١٥١ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١٥٧ مليون دولار أمريكى) يتمثل فى قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازى على المخزون فى حدود ١٠٦ مليون دولار امريكى (إيضاح رقم ٩) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد اقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصرى (ايضاح ٢٢-١٠) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وايداع كافة ايرادات البيع المحلى طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزى بالاضافة الى عمولة اعلى رصيد مدين على كافة العملات.

١٣- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١٣-١ قروض وتسهيلات طويلة الأجل

البيـــــــــان	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــــه
١- قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة)*		١ ٤٥٨ ٩١٢ ٤٠٨	١ ٩١٢ ٢٩٨ ٨٢٩
٢- قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)**	(١٣-٢)	٢٥٩ ٢٨٥ ٣٦٥	٢٥٨ ٥٨١ ٣٣٩
٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى***		٣٦ ١١٦ ٦٦٩	٣٦ ٠١٨ ٦٠٣
الرصيد		١ ٧٥٤ ٣١٤ ٤٤٢	٢ ٢٠٦ ٨٩٨ ٧٧١

	سعر الفائدة	شروط السداد
١- قروض عملة محلية		
فائدة متغيرة	سعر الكوريدور للاقتراض + ٠,٥٪	أقساط نصف سنوية
	سعر الكوريدور للاقتراض + ١,٥٪	دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق النهائى
	متوسط سعر الكريدور للإيداع والاقتراض + ٢,٢٥٪	دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق النهائى
٢- قروض عملة أجنبية		
فائدة ثابتة	٣٪ – ٥,٥٪	أقساط نصف سنوية
فائدة متغيرة	٣,٦٥٪ –٤٪ فوق سعر الليبور الشهرى	دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق النهائى
	٣٪ –٤٪ فوق سعر الليبور الشهرى	ثلاث أقساط سنوياً

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٨٩٨ مليار جنيه والذى يتمثل فى الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذى تم إبرامه بواسطة الشركة القابضة مع مجموعة من البنوك بتاريخ مارس ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقى الدولى الوكيل والمرتب الرئيسى لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسى وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ٩ أقساط تمثل المسدد من الاقساط حتى ٣١ مارس ٢٠١٤) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوى يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوى يحتسب وفقاً لسعر الكوريدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزى المصرى مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطى لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوى قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦(إيضاح رقم ١٣) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار امريكى أو ما يعادله بالجنيه المصرى بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري على ان يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكى خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ الى ٢,٢٥٪ فوق متوسط سعر الكوريدور للإيداع والاقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزى المصرى علي المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.
وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بين كل من الشركة القابضة والبنك الاهلى المصرى لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالاضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناءا عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصرى وبتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الاهلى المصرى لاعادة حد السحب الى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بنفس الشروط (ايضاح ٢٢-١٠) وبلغ الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٥٠١ مليون جنيه مصري

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الاهلى سوستيه جنرال سابقا – بنك قطر الوطنى الاهلى حاليا – فى الأول من ابريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنية مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية و يتم سداد القرض دفعة واحدة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.
وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور – اقراض المعلن من البنك المركزي و٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور – اقراض المعلن من البنك المركزى المصرى و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الاجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلا من سدادة دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض ليتم سداده على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاث أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها فى سبتمبر، اكتوبر ونوفمبر وذلك بدءا من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١١٦,٣ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١٦,٦٧ مليون دولار أمريكي وتم إدراج ٥٨,٢ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨,٣ مليون دولار أمريكي ضمن أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك العربى الأفريقى الدولى فى ابريل ٢٠١٠ قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الامريكى بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة (تسهيلات ائتمانية بنكية قصيرة الأجل والجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل) ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق (إبريل ٢٠١٦). وذلك بمعدل فائدة ٠,٥٪ فوق سعر الكوريدور– اقراض المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى وبمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الاول في يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الامريكى من ٣٪ الى ٣,٦٥٪ فوق سعر اليورو لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الامريكى و١,٥٪ فوق سعر الكوريدور – اقراض المعلن من البنك المركزي المصرى.

وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق أخر لعقد القرض الدوار المتوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور – اقراض المعلن من البنك المركزى المصرى و٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الاجنبية. وبلغ الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٨٦ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكى.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك عودة – لبنان قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي فى يونيو ٢٠١٠ بغرض اعادة هيكلة ديون الشركة لدى الجهاز المصرفى ويتم سداد القرض بثمانية أقساط نصف سنوية متزايدة تنتهي في يونيو ٢٠١٤. وذلك بمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة ستة أشهر على الا يقل عن ٥,٥٪ فى اى وقت من الأوقات وبلغ الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١٧٤,٥ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٥ مليون دولار امريكى وتم ادراج المبلغ بالكامل ضمن أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقا – بنك قطر الوطنى الاهلى حاليا – فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الامريكى بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات فى خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الاتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/او اعادة التمويل الجزئى للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وذلك بمعدل فائدة ٢٪ فوق سعر الكوريدور– اقراض المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكى من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر علي المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي و١,٥٪ فوق سعر الكوريدور– اقراض المعلن من البنك المركزى المصرى.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تم تحرير ملحق أخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور – إقراض المعلن من البنك المركزي و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبلغ الرصيد ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٣٤٩,٩ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار امريكى.

** يقوم بنك رويال بنك اوف سكوتلاند (Royal bank of Scotland RBS) الذى حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminister Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التى شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويل بنك – أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هى الرهن العقارى والتجارى على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة فى عقود الانشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك (إيضاح رقم ٤، ٥، ٩).

تحتسب فوائد قروض البنك الاهلى المصرى والقرض بضمان الصادرات الايطالية بالدولار الامريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصرى على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة اخرى.

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٧٤١ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكى بما يعادل ٢٥٩ مليون جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ فى سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنوك الاجنبية المشاركة فى القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الايطالية وتحتسب فوائد على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

*** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل فى قيمه فوائد التأخير التى تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقه وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٣ <u>أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام</u>

	إيضاح رقم	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــه
قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة)		٥٩٢ ٥٣٥ ٧١١	٥٩١ ٩٠٢ ٣٨٠
قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)	(١٣-١)	٧٤١ ٢٩٢ ٥٧٦	٧٣٩ ٤٦٤ ٢٠٥
التزامات قصيرة الأجل أخرى*		٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩
الرصيـد		**١ ٣٣٧ ٨٠١ ٥٩٦**	**١ ٣٣٥ ٣٣٩ ٨٩٤**

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبى للشركة القابضة انه وفقا للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة على الشركة القابضة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب علي هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتى ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.
وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لايداع التقرير ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٦-١).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبى بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة و اشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام باعمال التشغيل و الصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءا على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة القابضة لدى البنوك (إيضاح ٢٦-٢).
وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١٠).

- **بيان القروض الخاصة بالشركة القابضة (محلية / اجنبية)**

	عملة القرض	سعر الفائدة الفعلية	الإجمالى	١٢ شهر أو أقل	٢-٣ سنوات	٤-٥ سنوات
قروض بدون ضمان	جنيه مصرى	١٠,٧٥٪- ١٣,٢٥٪	١ ١٢٣ ١١٣ ١١٧	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	٧٦٣ ٨٢٧ ٤٠٥	--
قروض بدون ضمان	دولار أمريكى	ليبور شهر ٣,٦٠٪ - ٤٪	٧٥٣ ٣٩٧ ٥٠٣	٥٨ ٣١٢ ٥٠٠	٦٩٥ ٠٨٥ ٠٠٣	--
إجمالى قروض محلية			١ ٨٧٦ ٥١٠ ٦٢٠	٤١٧ ٥٩٨ ٢١٢	١ ٤٥٨ ٩١٢ ٤٠٨	--
قروض بدون ضمان	دولار أمريكى	ليبور ٦ شهور+ ٣,٥٪ بحد ادنى٥,٥٪	١٧٤ ٩٣٧ ٥٠٠	١٧٤ ٩٣٧ ٥٠٠	--	--
إجمالى قروض أجنبية			١٧٤ ٩٣٧ ٥٠٠	١٧٤ ٩٣٧ ٥٠٠	--	--
التزامات أخرى	جنيه مصرى		٤٠ ٠٨٩ ٩٧٧	٣ ٩٧٣ ٣٠٨	٣٦ ١١٦ ٦٦٩	--
إجمالـى			٢ ٠٩١ ٥٣٨ ٠٩٧	٥٩٦ ٥٠٩ ٠٢٠	١ ٤٩٥ ٠٢٩ ٠٧٧	--

١٤- موردون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــه	جنيـــــــه
موردون	١ ٣٧٦ ٨٧١ ٢٢٥	١ ٤٨٤ ٥٠١ ٢٨٨
أوراق دفع	١٢ ١١٩ ٣٥٣	٩٢٢ ٨٢٧
عملاء- أرصدة دائنة	٢٢٦ ١٦٨ ٧٣٨	١٩٧ ٥٧٤ ٨٣٨
فوائد مستحقة	٢٩ ١٢٤ ٥٨٠	٦٣ ٠٠٩ ٩٨٣
مصروفات مستحقة	١٠٦ ٥٨٧ ٤٣٩	١٣٥ ١١١ ٥٩٢
ضريبة المبيعات	١٦٠ ٨٢٦ ٢٩٠	١٨٤ ٨٣٥ ٣٨٨
تأمين أعمال محتجزة	١٩ ٣٢٠ ٠٠٦	١٣ ٩٥٤ ٩٤٧
مصلحة الضرائب	٣١ ٨٤٥ ٩٨٦	٢٩ ٥٩٠ ٥٧٨
هيئة ميناء الإسكندرية	٧٩١ ٧٠٠	٥ ٠١٣ ٤٤٧
دائنو توزيعات	١ ٥٢٤ ٢٩٩	---
دائنون متنوعون	٣٢ ٢٦٥ ٠٨٢	٣٥ ٨٩٢ ٨٧٦
	١ ٩٩٧ ٤٤٤ ٦٩٨	٢ ١٥٠ ٤٠٧ ٧٦٤

١٥- المخصصات

	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
	جنيـــــــه	جنيـــــــه
مخصص ضرائب ومطالبات *	١٩٥ ٢٦٧ ٤٠٠	١٩٥ ٢٦٧ ٤٠٠
مخصص قضايا عمالية ومدنية	١ ٩٥٥ ٠١٨	١ ٩٥٥ ٠١٨
	١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨	١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات فى قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنوياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٦- التزامات نظام المعاش التكميلى

اعتبارا من الاول من يناير ٢٠١٣ ووفقا لقرار مجلس ادارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر ان تمنح كلا من شركة عز الدخيلة – للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلى وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به اى من حالات التقاعد عند سن الستين او الوفاة او العجز المهنى لاى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشا شهريا ثابتا بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقا لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٦,٣ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلى مبلغ ١,٤٧ مليون جنيه مصرى حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي في الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٤,٢ مليون جنيه مصري تم تحميلها علي قائمة الدخل المجمعة وفقا لتقرير الخبير الاكتوارى الصادر فى ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
القيمة الحالية لالتزامات النظام الغير ممولة	٨٥ ٤٧٨ ٤٩١	٨١ ٠١٨ ٩٨٥
(يخصم):		
تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها*	(٦١ ٤٩١ ٠٠٣)	(٦٢ ٣٥٢ ٠٥٧)
إجمالى التزامات نظام المعاش التكميلى ويوزع كالتالى:-	٢٣ ٩٨٧ ٤٨٨	١٨ ٦٦٦ ٩٢٨
المدرج ضمن الالتزامات المتداولة	١ ٦٣٨ ٦٢٤	١ ٢٣٢ ٨٥٩
المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل	٢٢ ٣٤٨ ٨٦٤	١٧ ٤٣٤ ٠٦٩
	٢٣ ٩٨٧ ٤٨٨	١٨ ٦٦٦ ٩٢٨

* يتمثل البند فى تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتى لم تستحق حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التى تستحق خلالها تلك المزايا والتى بلغت ١٧,٦ عاماً طبقا لحسبة الخبير الاكتوارى والصادر لها شهادة اكتوارية فى ٢٥ يوليو ٢٠١٣.

اولا: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلى:

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
الرصيد اول الفترة / العام	١٩ ١٣٧ ١١٣	--
تكلفة الخدمة الحالية	١ ٢٨٣ ٣٩٢	٤ ٧٣٢ ١٨٨
تكلفة العائد	١ ٩١٣ ٥١٤	٦ ٥٩٢ ٢٩٠
القيمة الحالية للالتزامات الغير ممولة من فترات الخدمة السابقة	٦١ ٩٤٥ ٢٢٢	٦٦ ٠٩٧ ١٦٧
اشتراكات العاملين المدفوعة	١ ٥٩١ ٧٧٥	٤ ٦٧٣ ٨٤٠
	٨٥ ٨٧١ ٠١٦	٨٢ ٠٩٥ ٤٨٥
يخصم:		
معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام	(٣٩٢ ٥٢٥)	(١ ٠٧٦ ٥٠٠)
	٨٥ ٤٧٨ ٤٩١	٨١ ٠١٨ ٩٨٥

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل المجمعة فى ٣١ مارس ٢٠١٤ فيما يلي:-

تكلفة الخدمة الحالية	١ ٣٧٩ ٥٣٦
تكلفة العائد	١ ٩١٣ ٥١٤
قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة	٩٣٦ ٢٧٩
	٤ ٢٢٩ ٣٢٩

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقا لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلى:-

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا		
أ- معدل سعر الخصم	٪١٠	٪١٠
ب- معدل تضخم الأسعار	٪٦,٤٥	٪٦,٤٥
متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا		
أ- معدل الخصم	٪١٠	٪١٠
ب- معدل التضخم	٪٦,٤٥	٪٦,٤٥

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلى تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلى طبقا لدراسة الخبير الاكتوارى:-

	معدل الخصم ٪٩,٧٥	معدل الخصم ٪١٠	معدل الخصم ٪١٠,٢٥
القيمة الحالية للالتزام	٦٨ ٢٨٩ ٩١٦	٦٦ ٠٩٧ ١٦٧	٦٣ ٩٩٩ ٠٨٨
تكلفة الخدمة	٤ ٤٥٦ ٦٣٣	٤ ٣٠١ ٩٨٨	٤ ١٥٥ ٦٣٦

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلى

	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــــه
التعويضات المتوقعة خلال الفترة	١ ٠٧٢ ٩٥١
	١ ٠٧٢ ٩٥١

١٧- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانة، شهادات إدخارية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الاساسى من هذه الأدوات المالية فى توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة فى عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة فى خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١٧-١ خطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات الأجنبية فى خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الاسترليني في العملات الأساسية التى تؤدى إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية فى ٣١ مارس ٢٠١٤ ما يعادل ٢٠٤ ٦٥٧ ٠٦٨ ١ جنيه مصري ٥٦٩ ٠٩٢ ٤١٣ ٥ جنيه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر فى ٣١ مارس ٢٠١٤ فيما يلي:-

عملات أجنبية	(عجز) / فائض ٢٠١٤/٣/٣١	(عجز) / فائض ٢٠١٣/١٢/٣١
دولار أمريكى	(٥٣٠ ٢٣٢ ٢٥٤)	(٥٣٠ ٥٨٠ ٩٧١)
يورو	(٦٥ ٥٥٦ ٠٩٥٠)	(٥٩ ٩٥٩ ٣١٩)
ين يابانى	(٢٧ ٢٠٠ ٥١٠)	(٣ ٠١٥ ١٣٦)
جنيه إسترلينى	٨ ٦٦٢	١٤ ٣٣٩

- نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية (الشركة القابضة) وادارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح – (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركة التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.
لجأت كلا من ادارة الشركة القابضة وإدارة الشركة التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف القائمة وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها والتى استكملت من خلال مراحل تتوافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الادارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. ونظرا لأن غالبية المعاملات التى تتم بالعملات الأجنبية لشركة العز الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) يتم تدبيرها بالاسعار الرسمية المعلنة بالاضافة الى ان غالبية معاملات الشركة التابعة تتم بذات عملة القيد (الدولار الأمريكي) فإن كلا من إدارة الشركة القابضة والتابعة تقدر هذا الخطر بأنه محدود.

١٧-٢ <u>خطر سعر الفائدة</u>
يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق.
ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٧,٤٤٧ مليون جنيه مصري (٧,٠٧٩ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ١١٤ مليون جنيه مصري (١٦٤ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).
بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية – إن وجدت – في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١,٦٩١ مليون جنيه مصري (١,٨٤٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصري (١٨ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).
تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية – إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية – إن وجدت – كما يلي:-

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
جنيه مصري	٩-٩,٢٥٪	٩-٩,٢٥٪

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

١٧-٣ <u>خطر الائتمان</u>
يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة فى المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، الشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

١٧-٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوبة كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

- تقدير القيم العادلة
فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

- الاستثمارات
يتم إثبات الاستثمارات فى الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال فى قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

- تسهيلات بفائدة وقروض
يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

- المدينون والدائنون
تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

- سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة
تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣١ مارس ٢٠١٤ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.

١٨- حقوق الملكية

١٨-١ رأس المال

١٨-١-أ رأس المال المرخص به

حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري متمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.

١٨-١-ب رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه متمثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءاً علي قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

١٨-٢ الاحتياطيات

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
احتياطى قانونى*	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩
احتياطى عام**	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦
	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥

* الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازى ٥٪ من صافى أرباح العام لتكوين الإحتياطى القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطى القانوني قدراً يوازى ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الأحتياطى عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

** الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فأنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءاً على توصية من مجلس الإدارة.

١٨-٣ الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)
	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)

يتمثل هذا البند فى قيمة الفرق بين تكلفة اقتناء حصة تبلغ ٥٥٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة – وقيمة صافى أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح فى تاريخ الإقتناء.

حيث تم هذا الاقتناء فى ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التى تواجه الشركة القابضة فى عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعى لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالى اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة فى زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة فى تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتبارا من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة إعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

١٩- الموقف الضريبي

١٩-١ الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية – (الشركة القابضة)

١٩-١-١ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءاً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءاً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٤ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٤ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة.على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير علي حسابات الشركة لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءاً علي الربط الذي تم علي أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٤ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه علي٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير علي المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٢٤,٦ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٥,٢ مليون جنيه مصرى مقابل تاخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير فى الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير ولم يباشر الخبير مأموريته حتى تاريخه.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية، وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.
وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلا والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى ومحدد لنظرها جلسة ٣٠ مارس ٢٠١٤ وتم تأجيلها الى ١٧ سبتمبر ٢٠١٤.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبة مبلغ ٢٥,٨ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهى معروضة حالياً على اللجنة الداخلية.
- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات، وجاري فحص السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوي السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنايات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وحدد لذلك جلسة ١٧ ابريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها الى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤.

<u>ضريبة كسب العمل</u>

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف فى ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصرى وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم احالة الخلاف للجنة الداخلية التى قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٠ ولم يتم اخطار الشركة بأية نماذج ضريبية حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

١٩-١-٢ <u>الضريبة العامة على المبيعات</u>

١٩-١-٢-١ <u>موقف الفحص</u>

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطارنا بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق فى رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة فى خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة فى خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات فى حالة صدور اى احكام قضائية فى غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لالغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الإحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم يتحدد لها جلسة حتى تاريخه.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبة مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

١٩-١-٢-٢ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة القابضة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة القابضة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبى انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.
- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ق – قضاء ادارى الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها الى ١٩ يوليو ٢٠١٤.

١٩-١-٢-٣ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه (إيضاح رقم ٣٧).

١٩-١-٣ ضريبة الدمغة

- تم الفحص ومحاسبة الشركة القابضة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة القابضة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ولم يتم الأخطار حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة القابضة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

١٩-١-٤ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

١٩-١-٥ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة القابضة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة فى المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذى قضى بعدم دستوريتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة القابضة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التى طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصري وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدني كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم واعلان مصلحة الجمارك بها وجارى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت فى ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة القابضة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة القابضة بتأييد حكم اول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشئون القانونية التى تتابع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.

١٩-٢ الموقف الضريبى لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"- (شركة تابعة)

١٩-٢-١ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات – إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- تمتعت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتبارا من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.
- تم محاسبة الشركة ضريبيا حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفروق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥ ٣٢٥ جنيها مع حفظ حق الشركة فى تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ٥٥٤ ٨٠٢ ١ وقد قامت الشركة بالطعن وجارى تحديد ميعاد للجنة الطعن لنظره وحيث ان قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة فى تعديل اقرارتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناءا على ذلك قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ٢٨٨ ١٤٨ ١ جنيها.
- تسلمت الشركة مطالبة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي/ فاجور اراست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتي عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن علي هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة فى ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلا وموضوعا بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الاثار المترتبة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
- تم الفحص الضريبي لعامى ٢٠٠٩/٢٠١٠ ولم تتسلم الشركة اية مطالبات حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ حتي تاريخه.
- هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون فى المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٣.

١٩-٢-٢ <u>الضريبة العامة على المبيعات</u>

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن وجود بعض نقاط الخلاف التي يتم بحثها بواسطة لجنة إعادة الفحص وقد تم سداد مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصرى لحين صدور قرار اللجنة.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.
- تم فحص الشركة عن الاعوام من ٢٠٠٨ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٣٨١ ٤ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة الى مبلغ ٥٢٥ ٣ جنيه ضريبة اضافية.
- ولم يتم فحص الشركة عن الاعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية فى المواعيد القانونية.

١٩-٢-٣ <u>ضريبة كسب العمل</u>

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٠٠١ ٤٨٥ ومبلغ ٨٥٥ ٣٥٤ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٠٨٩ ٢٩ ومبلغ ٧١٥ ٢٠ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ٨١٧ ١١٧ جنيه مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨ ٢٨٧ جنيه مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظوراً.
- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٤٣ ٥٤٩ جنيه وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية مطالبات بعد.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٣.

١٩-٢-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣ ٥٢ جنيه وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.
- لم يتم الفحص الضريبي عن أعوام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣.

١٩-٣ الموقف الضريبى لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

١٩-٣-١ ضريبة شركات الأموال

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم احالتها الى اللجنة الداخلية.

١٩-٣-٢ ضريبة كسب العمل

- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.

١٩-٣-٣ ضريبة المبيعات

- تم الفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ولا يوجد اى مطالبات ضريبية مستحقة.
- تم الفحص الضريبي للفترة من أول يوليو ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلي اللجنة الداخلية.

١٩-٤ الموقف الضريبى لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة)

١٩-٤-١ الضريبة على شركات الأموال

الإعفاء الضريبي

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات – إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.
- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة فى التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتى حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ فى مزاولة النشاط ولا توجد أى إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاولة النشاط تم كلية فى أول فبراير ٢٠٠٢ وهى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التى تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فان الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري فى الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة فى التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج او مزاولة النشاط أى اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج فى ٢٥ مارس٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر٢٠٠٢ وقد تم التأشير فى البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أى مبيعات خارج المجتمع العمراني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر فى الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.
- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة فى الخضوع للضريبة اعتبارا من أول يناير ٢٠١٣.

١٩-٤-٢ موقف الفحص الضريبي

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض فى الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٧٤٣ ٤٤٨ جنيه، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنيه من واقع نماذج ٤،٣ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦ ٥٠ جنيه وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول علي الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قررته لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية فى حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتبارا من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

١٩-٤-٣ ضريبة كسب العمل

- تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبة من مصلحة الضرائب بفروق ضريبية قدرها ٣٩٨ ١٤ جنيه وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتبارا من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

١٩-٤-٤ ضريبة الدمغة

- تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمغة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أى خلافات.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتبارا من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣.

١٩-٤-٥ ضريبة المبيعات

- تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أى خلافات.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٢٠- نصيب السهم في الأرباح

تم تحديد نصيب السهم من صافي الأرباح لمساهمى الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ بافتراض عدم توزيع ارباح وفقا لما يلى:-

		٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
صافى أرباح الفترة	(جنيه)	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	٣٥٧ ٢٠٣ ٤٧٥
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة فى نهاية الفترة	(سهم)	١٣ ٣٦٤ ٤٣١	١٣ ٣٦٤ ٤٣١
النصيب الأساسي للسهم في صافي أرباح الفترة	(جنيه/ سهم)	٧,٨٨	٢٦,٧٣

٢١- نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المجمعة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٠٥١ ٤٤٧ ٧ جنيه مصرى بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٩٨٥ ٤٩٨ ٣ جنيه مصرى تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٢٢- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

٢٢-١ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٢-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء – حديد عز – العز لدرفلة الصلب – شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة كالآتي:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
	جنيـــــــــه	جنيـــــــــه
شركة حديد عز	١ ٨٥٦ ٨٠٩	٨٤٥ ٤٨٠
شركة العز لدرفلة الصلب	١٨٣ ٦٠٩	١٩٦ ٤٧٧
شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"	١٩٥ ٧٥٩	٦٤ ٧٦٤
إجمالى الرصيد المدين	٢ ٢٣٦ ١٧٧	١ ١٠٦ ٧٢١

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

	٢٠١٤/٣/٣١ جنيـــــــه	٢٠١٣/١٢/٣١ جنيـــــــه
شركة حديد عز	٢ ٠٥٨ ٨٥٥ ٦٧٠	٢ ٠٧٨ ٣٥٠ ٦٦٣
شركة العز للسيراميك والبورسلين " الجوهرة "	٤٢ ٥٦٤	٤٢ ٥٦٤
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	٤٣٥ ٨٨٥	٨٩ ٤٦١
إجمالى الرصيد الدائن	**٢ ٠٥٩ ٣٣٤ ١١٩**	**٢ ٠٧٨ ٤٨٢ ٦٨٨**

٢٢-٢ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

اسم الشركـة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مدين جنيـــــــه	قيمة التعامل دائن جنيـــــــه	شروط التعامل
مجموعة شركات العز				
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	مبيعات حديد تسليح	٢ ٣٢٧ ٢٠٨	--	قوائم الأسعار الشهرية
شركة حديد عز	مبيعات ومشتريات خردة وحديد تسليح	٣ ٩٢٣ ٨٦٥	٢٠٨ ٧٦٢ ٨١٠	قوائم الأسعار الشهرية
شركة العز لدرفلة الصلب	مبيعات حديد تسليح	١٦ ٤٦٧ ٦٣٤	--	قوائم الأسعار الشهرية
شركة الجوهرة للبورسلين	مبيعات بالتات	١٩٥ ٧٥٧	--	قوائم الأسعار الشهرية
	الإجمالـى	**٢٢ ٩١٤ ٤٦٤**	**٢٠٨ ٧٦٢ ٨١٠**	

٢٢-٣ تتم المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة على أسس متساوية ودون تفرقة أو تمييز بين تلك الشركات والغير.

٢٢-٤ هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسية الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٢٢-٥ وفقاً للتوجه الإستراتيجى لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التى تواجه الشركة فى عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعى لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس (شركة تابعة) تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة فى زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ اعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتبارا من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلى لمصنع البيليت اعتبارا من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتبارا من أول يناير ٢٠١٢.

٢٢-٦ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٢٢-٧ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٢٢-٨ تقوم الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الإشتراك.

٢٢-٩ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلى المصرى المساهم فى رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلى كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الاجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الاجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى (ايضاح رقم ١٣-١).
وطبقا لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة فان البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١٣-١)).

٢٢-١٠ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكى وعوائده وعمولاته وأى ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلى المصرى للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة فى التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصرى وكافة المستندات اللازمة لذلك.
وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلى المصرى فى ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالاضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٣-١).

كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) فى إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة فى حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على أن لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقا لآخر ميزانية معتمدة.

٢٢-١١ يتضمن مخزون خامات وانتاج غير تام (أطوال) والخاص بالشركة القابضة مبلغ ٣٤,٣ مليون جنيه مصرى و١٤,٥ مليون جنيه مصرى على التوالى تتمثل فى قيمة تكلفة خردة وزهر مستورد ومكورات حديد إسفنجى على سبيل الأمانة لدى شركات شقيقة (شركة العز لصناعة الصلب المسطح) (شركة تابعة) (ايضاح رقم ٩).

٢٣- الارتباطات الرأسمالية

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية للشركة القابضة في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٠,٩ مليون جنيه مصرى تتمثل في:-

	القيمة بالجنيه المصرى
١- مشروع توريد وتركيب نظام الحماية و المراقبة	٧٢ ٦٣٠
٢- مشروع تطوير محطة الكهرباء	٢ ٦٦٠ ٧١٤
٣- مشروع ساحة تخزين البليت	٢ ٦٤٥ ٧٤٧
٤- مشروع أنشاء مبنى خدمات العملاء	١٠ ٠٠٠
٥- مشروع تطوير محطة المياه رقم (١)	٢٦٥ ٤٠٣
٦- مشروع محركات التيار المستمر	٢ ٧٤٢
٧- توريد و تركيب نظام تهوية بمصنع المسطحات	٤٠٣ ٧٥٠
٨- تصنيع وتوريد عدد (٢) بوتقة	١ ١٨٤ ٠٠٠
٩- عمل صرف تخزين الخامg بميناء الدخيلة	٢ ٣٢٧ ٢٥٠
١٠- توريد وتركيب ونش بمصنع خدمات المسطحات	٢٤٨ ٥١٩
١١- توريد وتركيب سنترال بالأجهزة	٢ ٨٦٠ ٥٤٩
١٢- توريد سيارات حلل خبث ٨٠ طن	٨ ١١٠ ٤٠٩
١٣- مشروع تأسيس المطاعم و المطابخ	١٣٣ ٠٠٠
إجمالى	**٢٠ ٩٢٤ ٧١٣**

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٤,٩ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٤٧ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللى الايطالية.

٢٤- الالتزامات المحتملة

٢٤-١ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التى صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

	٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
- اعتمادات مستندية – الشركة القابضة		
دولار امريكى	٥٥ ٣٣٢ ٨١٢	١١٠ ٣٧٢ ٠١٤
يورو	٢ ٤٨١ ٨٨٧	٤ ١٨٢ ٣٤٠
جنيه استرلينى	--	٦٧ ٥٠٠
- خطابات ضمان – الشركة القابضة		
دولار امريكى	١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠
جنيه مصري	١ ٣٧٨ ٧٢٠	١ ٣٧٨ ٧٢٠

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراستيل- شركة تابعة لصالح الغير والقائمة في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٤٥ ٠٠٠ جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٥٥ ٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مغطاة بالكامل).

٢٤-٢ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف (ايضاح ٢٢-١٠).

٢٥- دعاوى ومنازعات قضائية

٢٥-١ **دعاوي قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح**

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة فى اقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلي أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقة تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح – شركة تابعة. وقامت ادراة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن فى الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة عليها وتم تأجيلها الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون علية بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، ويرى المستشار القانونى للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق واعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لايداع لجنة الخبراء تقريرها.

وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبناء علي ذلك فإن إدارة الشركة التابعة تري أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوي.

٢-٢٥ **قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:**

- قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة القابضة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقا للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.
هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعاوي، وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعاوي لا تزال متداولة.
- قام بعض العاملين بالشركة القابضة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الاتى:-

عدد	الحكم
٢	رفض (احدهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولى (لازالت مستأنفة)
١	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

وترى ادارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون فى صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانونى ودون المساس بحقوق اى من العاملين بها.

٣-٢٥ **القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:**

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة الى محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" فى القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق اموال عامة ضد بعض السادة المسئولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التربح أو بتسهيل تربح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسئولين.
وقد قدم بعض السادة المحالين فى تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين الى محكمة الجنايات فأنهم استمروا فى شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.
بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسئولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.
بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ق وتمت الاحالة الى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقد تحددت اول جلسة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١٤ وتأجلت الى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٤ للاطلاع والتى تم تأجيلها الى جلسة ٢ أكتوبر ٢٠١٤ للاطلاع.

ويرى المستشار القانونى للشركة القابضة الاتى:-

١- يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسئولين السابقين بالشركة واعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة فى أحكام البرأءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة القابضة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة القابضة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة القابضة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشئ.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٢٥-٤ دعاوى قضائية بشأن التعدى على اراضى الشركة القابضة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضى الشركة القابضة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتى تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة فى ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضى ومازالت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

٢٥-٥ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسئولين بالشركة القابضة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة – الإسكندرية (القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجددا بتغريم المسئولين داخل شركة العز الدخيلة – الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

ويرى المستشار القانونى للشركة الاتى:-

١. ان الغرامات المقضى بها فى الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
٢. التزام شركة العز الدخيلة – الإسكندرية (الشركة القابضة) باعتبارها مسئولة بالتضامن يكون في حدود ثلث مجموع المبلغ المقضي بة.
٣. الحكم الاستئنافى المشار إلية مرجح الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة فى إتهامها الى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الإختصاص فى بحث مدي قيام المخالفه من عدمه طبقاً للقانون الذي انتهي الى عدم وجود مخالفة.
بالإضافة الى ان الحكم الإستئنافي لم يراعى تطبيق القانون الأصلح وهى قاعدة دستورية فى شأن العقاب اذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والقانون الواجب تطبيقه فى هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الاقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصرى ولا يؤثر فى تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذى شدد العقوبة برفع الحد الاقصى الى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى لانه قانون لاحق للواقعة المنسوبة الى المسئولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.
علما بان المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعا مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تحققت لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمتع بالريادة السعرية واقل تكلفة إنتاج واعلي هامش ربح وأفضل جودة واكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدى إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.
قامت إدارة الشركة القابضة وشركات المجموعة بالطعن بالنقض ولم يحدد بعد تاريخ جلسة النقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية – نقض اقتصادية.

٦-٢٥ **شركة EZDK Steel UK LTD – شركة تابعة:**

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD فى عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية (الشركة القابضة) بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء فى عمليات الشراء او البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة عز الدخيلة للصلب الاسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا اليها نسبة ٥٪.
قامت شركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية (الشركة القابضة) بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ الف جنيه استرلينى قيمة نصيبها فى مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.
بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD – شركة تابعة – تحت ادارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالى واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وقد ورد خطاب فى ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة فى حالة تصفية وما زالت الشركة تحت ادارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٥ **شركة EZDK Steel Europe GmbH**

قامت الشركة القابضة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة الى دفعات من نصيب الشركة فى ناتج التصفية بلغت ٨٦٤ ٢٨٨ جنيه مصرى.

٢٦- **هيئة ميناء الإسكندرية**

١-٢٦ قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز ادارى علي حسابات الشركة القابضة لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير علي فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوي رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب علي المبيعات والشركة لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوي لحين الفصل في الدعوي الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وحدد لنظر الدعوي الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لايداع التقرير ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ١٣).

٢-٢٦ قامت مصلحة الضرائب علي المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتي ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتي تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار اليها.

كما قامت إدارة الشركة القابضة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءا على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك.

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبى بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئه الميناء و مصلحة الضرائب بطلب استرداد ثم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصري ومحدد نظرها جلسة ٨ مايو ٢٠١٤ والتي تم تأجيلها إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ للمذكرات.

٢٧- الإحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية

بناءا على قرار الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية (الشركة القابضة) المنعقدة بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٤، فقد تم توزيع أرباح نقدية إجمالية وفقا للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٩٨ ٤٧٩ ٠٤١ ١ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ٦٠ جنيه مصري للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٣.